معوقات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري

Obstacles to updating the Algerian financial accounting system

شنايت مراد *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

Mourad76chenait@yahoo.fr

شنايت بلال

جامعة أكلي محند أولحاج البويرة – الجزائر

b.chenait@univ-bouira.dz

تاريخ الإستلام: 2023/01/17 تاريخ القبول: 2024/01/18 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه تحيين النظام المحاسبي المالي للتوافق مع مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، عن طريق إتباع المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث،معتمدين في كل هذا على البحث البيليوغرافي والإلكتروني والدراسات السابقة.

حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العراقيل المتعلقة بالواقع الاقتصادي الجزائري تعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي، وأهمها عدم الانسجام بين متطلبات معايير IAS-IFRSوالنظام الجبائي الجزائري فيما يخص قواعد الاعتراف والقياس المحاسبي، بالإضافة إلى ركود السوق المالي الجزائري.

الكلمات المفتاحية:نظام المحاسبة المالية، معايير المحاسبية الدولية،معايير الإبلاغ المالي الدولية.،نظام الجباية،معوقات الواقع الاقتصادي.

تصنيفات JEL:M40، M41.

Abstract:

This studyaims to identify the obstacles facing the update of the Algerian financialaccounting system to complywith the latest updates of the IAS-IFRS, by following the descriptive researchapproach in the presentation of concepts and information related to the area of research.Based in ourstudy on bibliographical and electronicsresearch and previousstudies.

Wherethisstudyconcludedthatthere are a many of obstacles related to the Algerian economic reality thatprevent the achievement of the updating process, for example non-consistencybetween the requirements of the IAS-IFRS standards with the Algerian tax system, the stagnation of the Algerian financialmarket.

Keywords: financial accounting system SCF; International Financial Reporting Standards IFRS; International Accounting Standards IAS; Tax system; economic fact obstacles.

Jel Classification Codes:M41;M40.

* مؤلف مراسل.

1. مقدمة:

تعتبر المحاسبة المالية ذات أهمية بالغة بنسبة للمؤسسات الاقتصادية لكونها المصدر الأول لتوفير معلومات مالية، تتصف بالمصداقية، الشفافية، قابلية المقارنة، الوضوح وغيرها من الخصائص النوعية للمعلومات المالية المطلوبة لاتخاذ القرارات المالية. وبهدف تفعيل هذه الأهمية توجهت الجزائر مع بداية سنة 2010، نحو تحقيق التوفق بين الممارسات المحاسبية المحلية مع ما تنص عليه المرجعية الدولية للمحاسبة، المتمثلة في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS. إذ تم إصدار نظام جديد للمحاسبة المالية سنة 2007، خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCN تحت تسمية النظام المحاسبي المالي SCF ، والذي شرع في تطبيقه سنة 2010.

غير أن النظام المحاسبي المالي ومنذ تاريخ تطبيقه، لم يشهد أي متابعة لمستجدات المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS وهذا على عكس ما كان مخطط له من طرف الوزارة الوصية، حيث كان من المقرر ان يتم تحيين هذا النظام ومعالجة النقائص المكتشفة خلال السنوات الثلاث الأولى من تطبيقه، غير أن مجموعة التوجيهات والتعليمات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC ووزارة المالية بعد تطبيقه ارتبطت بشرح كيفية الانتقال للنظام المحاسبي المالي وكيفية العمل به وفقط.

ولعل ما يعرقل تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري هو واقع النظام الجبائي الذي يتعارض في الكثير من الأحيان مع المعالجات المحاسبية التي تعتمدها معايير IAS-IFRS، بالإضافة الى توجه هذه الأخيرة نحو القياس بالقيمة العادلة التي يصعب تحديدها وتطبيقها في البيئة الجزائرية.

1.1. الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم الإشكالية الأساسية التي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

" هل تعتبر عملية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ضرورة حتمية أم خيار، وماهي أهم المعوقات التي التحول دون تحقيق هذا التحيين؟ "

وسنحاول معالجتها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري؟
- فيما تتجلى المحاور الكبرى للمعوقات التي تحول دون تحقيق تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري؟
- إلى من يمكن تخويل مهمة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

2.1. فرضيات البحث

- الفرضية الاولى: إن تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري من شأنه أن يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز درجة الشفافية والإفصاح بالقوائم المالية.
- الفرضية الثانية: تتجلى المحاور الكبرى لمعوقات الواقع الاقتصادي التي تحول دون تحقيق تحيين النظام المحاسبي المالي في عدم توافق معايير IAS-IFRS مع متطلبات القواعد الجبائية الجزائرية، غياب سوق مالي نشط، بالإضافة إلى صعوبة استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- الفرضية الثالثة: لابد من تخويل مهمة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى مهنيي المحاسبة من خبراء محاسبين، محافظي حسابات، كونهم أدرى بالواقع المهني للمحاسبة في الجزائر، والقوانين الجبائية والتجارية وهذا تحت إشراف كل من وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة CNC.

3.1. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة للوصول الى:

-تحديد مزايا التوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.

-تحديد المعوقات التي تواجه تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري.

-معرفة موقف المختصين من مزايا ومعوقات تحيين النظام المحاسبي المالي.

4.1. المنهج المتبع

تحقيقا لأهداف البحث السابقة، فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي بهدف استعراض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، وسنعتمد على التحليل لتفسير وتحليل المعلومات المتوصل لها.

2. مدخل للنظام المحاسبي المالي الجزائري

إن النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر منذ سنة 2010 لم يصدر دفعت واحدة في شكل قانون او مرسوم او قرار وبتاريخ معين، وانما كان ناتج لمجوعة من القوانين والمراسيم التي جاءت منفصلة وبتواريخ مختلفة، والتي كانت تصب جميعها في التعريف بهذا النظام ومجال وكيفية تطبيقه وتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية. وفيما يلي سنعرض مفهوم هذا النظام والقوانين والمراسيم والقرارات التي جاءت في سبيل تشريع لهذا النظام وتنظيم تطبيقه.

1.2. تعريف النظام المحاسبي المالي SCF (المحاسبة المالية).

يطلق على النظام المحاسبي المالي في صلب نص القانون 07-11 تسمية المحاسبة المالية والتي يعرفها ذات القانون في المادة 03 على انها: " نظام لتنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية، والعددية عن طريق تصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، كما تهدف أيضا إلى عرض جداول مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة ".(القانون رقم 07-11، 2007/11/25، صفحة 3)

2.2. الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري.

الإطار الفكري لـ SCF هو المرجع الذي يستند عليه مهنيين المحاسبة في تسجيل ومعالجة مختلف العمليات المحاسبية واعداد القوائم المالية، كما يعتبر قاموسا لفهمها من قبل المستثمرين ومختلف الأطراف، ويشمل هذا الإطار على كل من الإطار التشريعي والتنظيمي للمحاسبة المالية:

- ❖ الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي الجزائري: يتمثل أساسا في القانون 07-11.
- ❖ الإطار التنظيمي لـ SCF: يتمثل في النصوص التنظيمية الصادرةعن رئيس الحكومة ووزارة المالية في شكل مراسيم تنفيذية، قرارات وتعليمات تهدف الى شرح كيفية تطبيق SCF وهي:
  - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26.
  - المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07.
  - القرار71 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008:
  - القرار رقم 72 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008
  - التعليمة رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29، المتضمنة تبني SCF لأول مرة.

بالإضافة لما سبق ينظم النظام المحاسبي المالي اصدارات المجلس الوطني للمحاسبة الرامية الى مسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي (وهي 8 مذكرات المنهجية، و61 رأي).

3.2. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF.

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة (القانون رقم 07-11، 2007/11/25، صفحة 4)

تم اقتباس الإطار التصوري للمحاسبة المالية من الإطار التصوري المعتمد من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، وتم ادراجهبموجب المادة 6 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي. وورد محتواه بالمرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 وذلك من خلال المواد من 5 إلى المادة 28. (مرحوم، 2020، صفحة 49)

3. استراتيجية الجزائر لتحيين النظام المحاسبي المالي

أعلن المجلس الوطني للمحاسبة CNC بتاريخ 21 جانفي 2019 الإطلاق الرسمي لأعمال التقييم والمراجعة للإطار المحاسبي الجزائري، المسمى النظام المحاسبي المالي SCF وهذا برعاية المديرية العامة للمحاسبة بوزير المالية، حيث تم تعيين مجموعة عمل لتقييم تطبيق الـSCFتتولى مهمة مراجعته وتحديثه بما يتماشى وتطور معايير المحاسبة الدولية. (Radjah, 2019, p. 13)

وفيما يلي الخطوات المعتمدة لتقييم ومراجعة SCF:(عنون و ضويفي، 2021، الصفحات 584-585)

الخطوة الأولى: يمكن اعتبارها مرحلة دراسة الواقع الحالي لـ SCF من خلال:

- ❖ تقييم وتشخيص تطبيق SCF في الشركات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية.
- ❖ تحديد الصعوبات التي تمت مواجهتها، أثناء الانتقال من PCN إلىSCF.
- ❖ تحديد جميع معايير IFRS التي لا يدعمها SCF، أو يتطلب تفسيرات لها.
- ❖ الاخذ بالآراء التي نشرتها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية.
- ❖ إطلاق دعوة لمساهمة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لأجل توسيع مشاركة المهنيين والمستخدمين والمؤسسات، من خلال تنظيم أيام دراسية، حتى يتم إجراء تدقيق سليم.

الخطوة الثانية: يمكن اعتبارها مرحلة اعداد مشروع SCF محين من خلال ما يلي:

- ❖ وضع قائمة تصنف معايير IFRS (جديدة، معدلة، مهملة) مقارنة بتلك التي تبناها الـ SCF.
- ❖ تحديد المعايير الحالية في SCF، المعدلة أو الملغاة من أجل تحديثها.
- ❖ وضع قائمة للمعايير الجديدة المنشورة بعد اعداد الـ SCF (منذ 2004 حتى الآن).
- ❖ اعتماد معايير IFRS وفق متطلبات البيئة الجزائرية بشرط ألا تتعارض مع المصلحة الوطنية، ولا تعرض التنمية الاقتصادية للخطر او تشكل عائق على القرارات الاقتصادية المتخذة.
- ❖ اعداد مشروع SCF الجديد يتضمن المعايير أعلاه.

الخطوة الثالثة: يمكن اعتبارها مرحلة اصدار تشريع لتحيين SCF من خلال ما يلي:

- ❖ تحيين النصوص التنظيمية (القانون والنصوص التنفيذية).
- ❖ رفع مسودة التنقيحات إلى لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية لتقييمها.
- ❖ إعداد مسودة SCF المنقحة.

4. مزايا توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع مستجدات معايير IAS-IFRS.

لم يكن ليتم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS على مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق مزايا وفوائد، نذكر بعضها فيما يلي:(الجعارات، 2017، الصفحات 39-43)

- **التناسق والتناغم (Harmonisation):** ويعني توحيد الاسس والقواعد التي تتم على اساسها المعالجات المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة متماثلة وموحدة.
- **قابلية المقارنة (Comparability):** نظرا لتوحيد اسس وطرق المعالجة المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي اعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل اصحاب العلاقة **Stakeholders**، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود:** حيث ان الشركات قد تحتاج الى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، ولا يمكن للمؤسسات التمويلية ان تقوم بمنح قروض الا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمنشاة التي تحتاج الى التمويل، ولا يمكن ان تكون هذه الدراسة الا في ضوء قوائم مالية قد اعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة، إذ ينص على ذلك صراحة في التقرير السنوي ورأي الجهة التي قامت بتدقيق الحسابات.
- **الولوج الى الاسواق المالية الدولية:** لا يمكن للشركات تحقيق هذا الولوج الا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها، منها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاعتماد عليها في اعداد القوائم وتقارير المالية، ولعل النكسات التي اصيبت بها الاسواق المالية الدولية كانت لأسباب اهمها المعلومات المحاسبية واختلاف اساليب اعدادها مما أثر سلبا على شفافيتها، الامر الذي ادى الى تطور متطلبات الافصاح وفقا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- **ايجاد اساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:** مثل اسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، ولكن يجب ان يكون ذلك في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- **زيادة جودة المعلومات المالية المعدة وفقا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:** حيث ان هذه المعايير يتم وضعها من قبل خبراء في المحاسبة الدولية، كذلك فمن شأن الأسلوب المتبع في اصدار هذه المعايير وخاصة التعليق على مسودات العرض والاستشارات المتاح لكل من يرغب في ذلك على مستوى كافة دول العالم، اغناء المعرفة العلمية المحاسبية، وزيادة جودة المعلومات المالية.

  بالإضافة الى: (بكيحل و كتوش، 2016، الصفحات 66-67)

- **المساهمة في رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية:** تتطلب المعايير المحاسبية الدولية إفصاحا شاملا، واضحا وشفافا عن نتائج ووضعية أنشطة المؤسسة، بنشر معلومة مالية مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الدولي، يمكنهم على أساسها اتخاذ القرارات وإجراء المقارنات، هذه المقارنات تسمح للمستثمرين بالمفاضلة بين الاستثمارات واختيار الأفضل، وعليه تجد المؤسسات نفسها مجبرة على العمل لأن تكون أحسن حتى تحصل على ثقة المستثمرين، في بيئة تتميز بالانفتاح الاقتصادي، وهذا ما يحتم على المؤسسات الراغبة في الحصول على رؤوس أموال أن تبرز قوائمها المالية ما يجعل المستثمر يقبل بالاستثمار فيها. ولتحقيق ذلك، يجب تحسين أداء المؤسسات الجزائرية ورفع تنافسيتها على رؤوس الأموال، وهذا باعتبار أن هذه المعايير تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة وإعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية

❖ **تأهيل مهنة المحاسب للعمل في الأسواق الدولية:** تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق الدولية، ويعمل على تطوير مهنة المحاسبة، ويؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، بشكل يسمح لممارسي مهنة المحاسبة المتمكنين من هذه المعايير بأداء خدماتهم عبر العالم، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية تنقل الأشخاص والخدمات والتي من ضمنها الخدمات المحاسبية.

5. المعوقات التي تواجه تحيين النظام المحاسبي المالي.

ان عملية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع مستجدات معايير IAS-IFRS تواجهها مجموعة من المعوقات تتجلى أهمها فيما يلي:

1.5. عدم الانسجام بين متطلبات معايير IAS-IFRS والنظام الجبائي الجزائري فيما يلي:

- ❖ الاعتراف بالتثبيتات.
- ❖ حساب أقساط الاهتلاكات وخسائر القيمة.
- ❖ إعادة تقييم التثبتات.
- ❖ مصاريف البحث والتطوير.
- ❖ الأعباء الغير المقبولة جبائيا
- ❖ معالجة فوائض القيمة وادراجها في النتيجة الجبائية.
- ❖ معالجة الإعانات.
- ❖ معالجة العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية.

2.5. معوقات استخدام القيمة العادلة في الواقع الاقتصادي الجزائري.

تتجلى اهم معوقات استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية فيما يلي: (زعيم و دادن، 2016، الصفحات 91-92)

❖ نقص الوعي لدى الممارسين والمهنيين لتبني هذا المفهوم للتخوف من عواقبه والأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات جراء إعادة التقييم؛

❖ تعارض مفهوم القيمة العادلة مع أهم المبادئ الراسخة في ذهن المهنيين وهو مبدئ التكلفة التاريخية. ولد صعوبة في التخلي على هذا المبدئ؛

❖ عدم إصدار مذكرات منهجية مفسرة لكيفية التقييم بالقيمة العادلة وطرق الوصول إليها؛

❖ صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة في ظل المنافسة الاحتكارية في الأسواق الجزائرية بالإضافة إلى عدم توفر أسواق تتوفر فيها شروط تحديد القيمة الحقيقية لبعض العناصر؛

❖ غياب عرض احصائيات اقتصادية ومؤشرات يومية ودورية تخص الأسعار والأسواق من قبل الوزارة الوصية يصعب توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة؛

❖ عدم وجود خبراء مؤهلين ومقيمين لتحديد القيمة العادلة لبعض الأصول في حالة عدم توفر أسواق نشطة لهذه الأصول؛

❖ تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة.

3.5. معوقات أخرى تواجه تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري.

بالإضافة للمعوقات السابقة تواجه عملية تحيين الـ SCF معوقات أخرى تتمثل فيما يلي:

- ❖ قلة المدربين المحليين المتخصصين الذين يتقنون تطبيق معايير IAS-IFRS وإعطاء دورات حول مستجداتها يعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي.
- ❖ لا يتمتع ممارسو مهنة المحاسبة في الجزائر بدرجة الوعي والفهم اللازمين للاعتماد على مستجدات معايير IAS-IFRS.
- ❖ ارتفاع تكلفة التكوين المستمر في حال تحقيق التوافق الكلي مع معايير IAS-IFRS يعرقل من عملية تحيين النظام المحاسبي المالي.
- ❖ التكلفة المرتفعة لتطوير البرامج المحاسبية المحوسبة في حال تحيين النظام المحاسبي المالي وما يرافق ذلك من تكوين المحاسبين عليها يجعل مهنيين المحاسبة يتفادون طرح اقتراح التحيين مع الهيئات الوصية عليهم (كالمجلس الوطني للمحاسبة).

بالإضافة الى: (زعيم و دادن، 2016، الصفحات 91-93)

- ❖ غموض وصعوبة فهم المعايير المحاسبية الدولية كالمعايير الخاصة بالأدوات المالية وعدم إمكانية تطبيقها في البيئة المحلية لأنها صممت في بيئات مهنية متقدمة ولم تراعى ظروف الدول النامية؛
- ❖ ركود السوق المالي الجزائري ومن أهم أسبابه ما يلي:
  - عزوف المؤسسات عن طرح أسهمها في بورصة الجزائر بسبب عدم توفر شروط الإدراج في الكثير منها، سواء لشكلها القانوني أو لنتائجها السيئة.
  - وكذا الخوف من الشفافية لدى الكثير من المؤسسات لاعتبارات جبائية وغيرها، حيث تجبر المؤسسات المقيدة في البورصة على الإفصاح عن نتائجها.
  - دون أن ننسى عدم توفر الإرادة السياسية بخصوص ذلك بالنسبة للمؤسسات العمومية.
- ❖ تراجع مستوى الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومن أهم الإشكاليات التي تواجه هؤلاء المستثمرون للقيام بالأعمال في الجزائر تكمن في:
  - ضعف المنظومة البنكية وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي خصوصا للأجانب بسبب الشروط الموضوعة لذلك؛
  - غياب ثقة المستثمرين الأجانب في المعلومات التي تصدرها المؤسسات المحلية بسبب عدم إفصاحها الشامل عن وضعيتها وأدائها المالي.
- ❖ غياب ضوابط أخلاقيات مهنة المحاسبة؛
- ❖ غياب الحوكمة في المؤسسات ونقص الشفافية والإفصاح؛
- ❖ انتشار الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية يعرقل تبني المعايير الدولية؛

6. دراسة ميدانية

بعدما ما قدمناه في المحاور السابق من ذكر لمزايا ومعوقات تحيين النظام المحاسبي المالي أصبحنا الآن أمام ضرورة تأكيد هذه النتائج أو نفيها مما دفعنا لطرح استبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بمجال المحاسبة المالية حيث أننا سنعرض نتائج الاستبيان وتحليلها في هذا المحور.

1.6. الطريقة والأدوات.

يقسم الاستبيان الخاص بنا إلى قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية: ويحتوي على مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الذاتية مثل المؤهل العلمي، المهنة والخبرة المهنية.

القسم الثاني: البيانات الموضوعية ويقسم إلى محورين:

المحور الأول: موقف المختصين من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع مستجدات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.

المحور الثاني: موقف المختصين من معوقات تحيين النظام المحاسبي المالي للتوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.

وبالنسبة لطبيعة الأسئلة التي استعملناها فكانت أسئلة مغلقة في القسم الأولى والمحور الأول من القسم الثاني، وكانت بقية الأسئلة أسئلة ذات خيارات سلمية (مجموعة خيارات مرتبة تصاعديا أو تنازليا من اتجاهات جد سلبية إلى اتجاهات جد إيجابية أو العكس).

بعد هذا قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة للتحكيم وتصحيح الهفوات.

ولتسهيل عملية الإجابة على الاستبيان وإيصاله لأكبر فئة، قمنا بتوزيع استمارات ورقية كما أنشأنا استبيانا رقميا باستعمال تقنية Google Forms لإرسال الاستبيان إلكترونيا. وقمنا باستعمال برنامج Excel وIBM SPSS في تحليل البيانات وعرض النتائج، حيث اتبعنا الخطوات التالية:

- اختبار ثبات أداة الدراسة $(Reliability)$ باستعمال معامل $Alpha\ Cronbach$.
- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة.

والشكل الموالي يوضح مخطط الاستبيان

الشكل رقم 01: هيكل الاستبيان

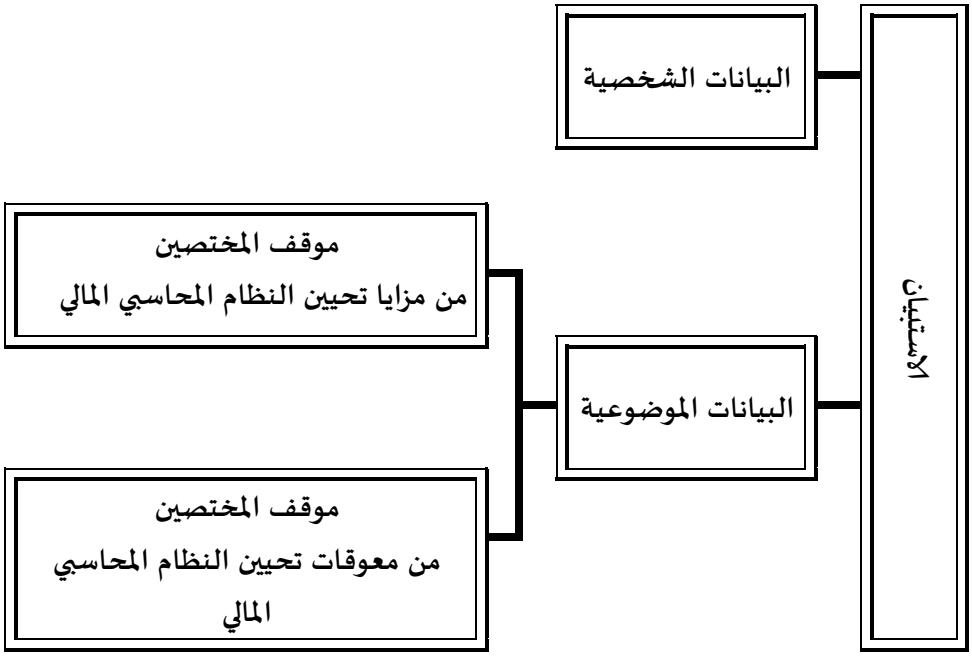

المصدر: من إعداد الباحثين

2.6. عينة الدراسة

تتكون العينة التي قمنا بإجراء الدراسة عليها من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة المالية، إذقمنا بتوزيع وإرسال أكثر من 420 استبيان لمختلف فئات العينة، تمكنا من استرجاع 321 استمارة إجابة إلا أنه وبعد الفحص تم إلغاء 124 استمارة، لتتبقى 197 استمارة إجابة صالحة للدراسة.

7. عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

سنعتمد في تحليل نتائج هذا الاستبيان وفق الخطوات التي ذكرناها سابقا وهي كما يلي:

1.7. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

يعرف ثبات أداة القياس بأنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا طبقت تحت نفس الظروف والشروط، وهناك العديد من الأدوات لقياسه أهمها قياس الثبات الداخلي (الاتساق) وهو مرتبط بمساهمة فقرات محور معين في قياس الهدف العام للمحور بحيث يفترض أن تكون معاملات الارتباط بينها عالية، ونستعمل معامل ألفا كرومباخ $(Alpha\ Cronbach)$ كأداة لقياس الثبات الداخلي، حيث يحسب بالعلاقة التالية:

$$\alpha = \left(\frac{n}{n-1}\right)\left(1 - \frac{\sum_{i=1}^{n} \delta_i^2}{\sum_{i,j}^{n} \delta_{ij}^2}\right)$$

حيث أن:

- n: يمثل عدد الأسئلة أو عدد بنود السؤال.
- δ_i^2: يمثل تباين البنود.
- δ_{ij}^2: يمثل التباين المشترك بين البند i والبند j.

لقياس صدق وثبات العينة، قمنا بتوزيع 25 استبيان على مجموعة من الأساتذة والمهنيين وقمنا بقياس الثبات بالاستعانة ببرنامج SPSS تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
موقف المختصين من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري		
موقف المختصين من معوقات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري		

المصدر: من إعداد الباحثين

بعدما قمنا بفحص الثبات نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرومباخ قريبة من 1 وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة ومنه يمكننا أن نقوم بتوزيع بقية الاستمارات لبقية أفراد عينة الدراسة.

2.7. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

من خلال النتائج المتحصل عليها من الاستبيان تمكنا من معرفة أهم السمات والخصائص بتحليل كمي لمحور البيانات الشخصية التي تميز العينة المدروسة وفيما يلي توضيح لهذه الخصائص:

❖ **حسب متغير المهنة:** يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.

الجدول رقم 03: توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة / المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	26	13.20%
أستاذ جامعي، مهني	37	18.78%
إطار مكلف بالمحاسبة والمالية بمؤسسة	33	16.75%
خبير محاسب	33	16.75%
محاسب معتمد	40	20.30%
محافظ حسابات	28	14.21%
المجموع	**197**	**100.00%**

المصدر: من إعداد الباحثين

يشير الجدول أعلاه إلى تقسيم عينة الدراسة حسب المهنة بين الأساتذة والمهنيين، حيث نلاحظ أن حوالي **32%** أساتذة جامعيين أو أساتذة ومهنيين في نفس الوقت وما يقارب **68%** مهنيين من مجال المحاسبة.

❖ **حسب متغير المؤهل أو الشهادة:** يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة.

الجدول رقم 04: توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة

الشهادة أو المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
شهادة دكتوراه	85	43.15%
طالب دكتوراه	13	6.60%
شهادة ماجيستر	5	2.54%
شهادة ماستر	43	21.83%
شهادة ليسانس	22	11.17%
شهادة تقني سامي	29	14.72%
المجموع	**197**	**100.00%**

المصدر: من إعداد الباحثين

يشير الجدول السابق إلى تقسيم عينة البحث حسب المؤهل أو الشهادة، حيث نلاحظ أن أكثر من **40%** لإجمالي العينة معهم شهادة الدكتوراه وباقي العينة كان موزع بين ماجيستر، ماستر، ليسانس وتقني سامي.

❖ **موقف المختصين من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع مستجدات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS:**

يتضح من الجدول أدناه أن كل متوسطات الأجوبة كانت مرتفعة وتراوحت قيمتها من 3.87 إلى 4.27، وهذا يعني أن أغلب عينة الدراسة كان موقفها إيجابي إلى جد إيجابي من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي للتوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS.

الجدول 05: موقف المختصين من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري

المحاور	الفقرات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
		معارض بشدة (1)		معارض (2)		محايد (3)		موافق (4)		موافق بشدة (5)				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
موقف المختصين من مزايا التحيين	1	2	1.0	10	5.1	12	6.1	81	41.1	92	46.7	4.27	0.87	مرتفع
	2	9	4.6	7	3.6	16	8.1	67	34.0	98	49.7	4.21	1.05	مرتفع
	3	10	5.1	17	8.6	24	12.2	83	42.1	63	32.0	3.87	1.11	مرتفع
	4	2	1.0	4	2.0	28	14.2	102	51.8	61	31.0	4.10	0.79	مرتفع
	5	2	1.0	11	5.6	16	8.1	72	36.5	96	48.7	4.26	0.90	مرتفع
	6	2	1.0	9	4.6	26	13.2	71	36.0	89	45.2	4.20	0.91	مرتفع
المتوسط الحسابي العام للمحور												4.15		مرتفع
الانحراف المعياري العام للمحور												0.94		

المصدر: من إعداد الباحثين

❖ **موقف المختصين من معوقات تحيينSCF لتوافق مع مستجدات معايير IAS-IFRS:**

يتضح من الجدول أدناه أن كل المتوسطات مرتفعة وتتراوح قيمتها من 2.61 إلى 4.30، وهذا يعني أن عينة الدراسة كان موقفها بين إيجابي ومتوسط من هاته المعوقات.

الجدول 06: موقف المختصين من معوقات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري

المحاور	الفقرات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
		معارض بشدة (1)		معارض (2)		محايد (3)		موافق (4)		موافق بشدة (5)				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
موقف المختصين من معوقات	7	6	3.0	7	3.6	10	5.1	109	55.3	65	33.0	4.12	0.89	مرتفع
	8	3	1.5	6	3.0	13	6.6	125	63.5	50	25.4	4.08	0.76	مرتفع
	9	9	4.6	62	31.5	38	19.3	71	36.0	17	8.6	3.13	1.09	متوسط
	10	3	1.5	10	5.1	21	10.7	113	57.4	50	25.4	4.00	0.84	مرتفع

مرتفع	0.88	3.49	9.1	18	46.2	91	31.5	62	11.2	22	2.0	4	11
مرتفع	0.83	3.79	20.8	41	41.6	82	33.5	66	3.6	7	0.5	1	12
مرتفع	0.95	4.30	53.3	105	32.5	64	7.1	14	5.1	10	2.0	4	13
متوسط	0.93	3.38	14.7	29	22.8	45	49.7	98	10.7	21	2.0	4	14
مرتفع	3.66		المتوسط الحسابي العام للمحور										
	0.94		الانحراف المعياري العام للمحور										

المصدر: من إعداد الباحثين

حيث نلاحظ أن موقف العينة كان متوسط في 3 فقرات (9، 14 و15) أي أن اتجاه هاته الإجابات كان سلبي، بالاستعانة بالجداول المتقاطعة نقوم بتحليل إجابات كل فقرة حسب المهنة.

✓ **الفقرة 09:**نلاحظ أن موقف حوالي **36%** من العينة سلبي، **19,3%** حيادي و **44,7%** إيجابي في هذه الفقرة التي نصت على أن: "التكلفة المرتفعة لتطوير البرامج المحاسبية المحوسبة في حال تحيين النظام المحاسبي المالي وما يرافق ذلك من تكوين المحاسبين عليها يجعل مهنيي المحاسبة يتفادون طرح اقتراح التحيين مع الهيئات الوصية عليهم (كالمجلس الوطني للمحاسبة)".

الشكل رقم 02: تحليل إجابات الفقرة 09 حسب مهنة العينة

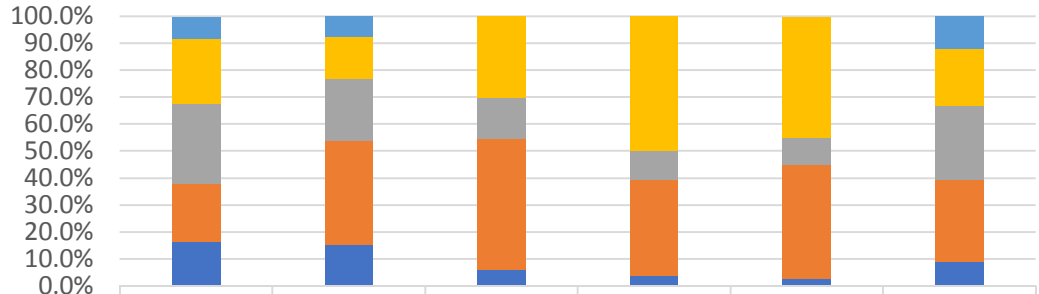

	أستاذ جامعي، مهني	أستاذ جامعي	خبير محاسب	محافظ حسابات	محاسب معتمد	إطار مكلف بالمحاسبة...
معارض بشدة	8.1%	7.7%	0.0%	0.0%	0.0%	12.1%
معارض	24.3%	15.4%	30.3%	50.0%	45.0%	21.2%
محايد	29.7%	23.1%	15.2%	10.7%	10.0%	27.3%
موافق	21.6%	38.5%	48.5%	35.7%	42.5%	30.3%
موافق بشدة	16.2%	15.4%	6.1%	3.6%	2.5%	9.1%

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ أن أغلب الأجوبة السلبية كانت من طرف المهنيين حيث أنهم لا يعتبرون التكلفة حاجزا لطرح فكرة التحيين كما أكد هذا أغلب المهنيين اللذين استلموا منا الاستبيان بنسخته الورقية وأخبرونا عن رغبتهم في التحيين

✓ **الفقرة 14:**كان موقف حوالي 12.7% من العينة سلبي، 49.7% حيادي و 37.6% إيجابي، إذ تناولت هذه الفقرة أن قلة المدربين المحليين المتخصصين في إعطاء دورات حول مستجدات معايير IAS-IFRS يعرقل عملية تحيين

النظام المحاسبي المالي، وعند تحليل الإجابات بمنظور أخر كون أن الحياد في هذا المحور يعني الموافقة بدرجة متوسطة نستنتج أن أكثر من 87% موافقون لنا بدرجات مختلفة.

8. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح اهم العراقيل التي تعيق تحيين النظام المحاسبي المالي وتتمثل أساسا في عدم الانسجام بين معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS والنظام الجبائي الجزائري في بعض النقاط كالاعتراف بالتثبيتات، وحساب أقساط الاهتلاكات وخسائر القيمة لها، والاعتراف بالأعباء وغيرها من النقاط التي تناولناها، وبالإضافة الى العراقيل الجبائية هناك معوقات أخرى تحول دون تحقيق هذا التحيين كصعوبة استخدام القيمة العادلة في الواقع الاقتصادي الجزائري.

1.8. اختبار الفرضيات.

- **اختبار الفرضية الأولى:** التي نصت على أن: "تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري من شأنه أن يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز درجة الشفافية والإفصاح بالقوائم المالية."، فهي فرضية صحيحة. وهذا ما اوضحناه من خلال محاور الدراسة وأكدناه بتحليل أجوبة الاستبيان.
- **اختبار الفرضية الثانية:** وبنسبة للفرضية الثانية التي كان مفادها أن: "المحاور الكبرى لمعوقات الواقع الاقتصادي التي تحول دون تحقيق تحيين النظام المحاسبي المالي تكمن في عدم توافق معايير IAS-IFRS مع متطلبات القواعد الجبائية الجزائرية، غياب سوق مالي نشط، بالإضافة إلى صعوبة استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس في البيئة المحاسبية الجزائرية".فهي فرضية صحيحة. وهذا ما اوضحناه من خلال محاور الدراسة وأكدناه بتحليل أجوبة الاستبيان.
- **اختبار الفرضية الثالثة:**وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي جاء فيها أن مهمة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري لابد أن تخول إلى مهنيي المحاسبة من خبراء محاسبين، محافظي حسابات، كونهم أدرى بالواقع المهني للمحاسبة في الجزائر، والقوانين الجبائية والتجارية وهذا تحت إشراف كل من وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة CNC فهي فرضية خاطئة، فبالرغم من كون هؤلاء المهنيين أدرى بالواقع المهني والبيئة المحاسبية في الجزائر، إلا أننا لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها أن جل إجاباتالأساتذة الجامعيين المتخصصينكانت دقيقة وعادة ما يرفقونها بتعليقات تأكد درايتهم بواقع النظام المحاسبي المالي و ومستجدات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وعليه فإن مهمة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري لابد أن تخول إلى مزيج مختلط من الأكاديميين والمهنيين الأكفاء، فإطلاع الأكاديميين على مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، ودراية المهنيين بواقع البيئة المحاسبية الجزائرية، ينتجان لنا نظاما محاسبيا يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

2.8. نتائج البحث

من خلال دراستنا النظرية والتحليلية توصلنا لمجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

❖ التوافق الكلي مع معايير IAS-IFRS في البيئة المحاسبية الجزائرية من شأنه:

- أن يعزز من درجة الشفافية والافصاح بالقوائم المالية.
- ان ترسيخ حوكمة الشركات.
- ان يساهم في زيادة وجلب الاستثمار الأجنبي.

- ان يفتح باب دخول المؤسسات الجزائرية للأسواق المالية الدولية.
- ان يساهم في تنشيط بورصة الجزائر.
- تمكن المؤسسات والمشاريع الجزائرية من زيادة المولين المحليين والدوليين.

❖ أهم المعوقات الاقتصادية التي تعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي تتمثل في:

- الاختلاف الموجود بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.
- ارتفاع تكلفة التكوين المستمر في حال تحقيق التوافق الكلي مع معاييرIAS-IFRS
- غياب سوق مالي نشط في البيئة الاقتصادية الجزائرية
- غياب عرض احصائيات اقتصادية ومؤشرات يومية ودورية تخص الأسعار والأسواق من قبل الوزارة الوصية.
- توجه معاييرIAS-IFRS نحو اعتماد القياس بالقيمة العادلة (كون أن: "البيئة الاقتصادية الجزائر لا تتوفر على المؤشرات والإحصائيات التي يتطلبها أساس القياس بالقيمة العادلة")
- قلة المدربين المحليين المتخصصين في إعطاء دورات حول مستجدات معايير IAS-IFRS يعرقل عملية تحيين الـ SCF

3.8. التوصيات والاقتراحات:

- لابد أن تدرج الجامعة الجزائرية في مشروع تحيين النظام المحاسبي المالي وعدم الاستغناء عن الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المعايير المحاسبية IAS-IFRS والاعتماد فقط على المهنيين من خبراء ومحافظي حسابات.
- لابد على النظام الجبائي الجزائري ان يتماشى مع النظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعايير المحاسبية IAS-IFRS

4.8. آفاق البحث

وفي ختام الدراسة، نقترح مجموعة من المواضيع التي تعتبر كبحوث مستقبلية ذات علاقة مباشرة مع موضوع بحثنا، للمزيد من الإثراء والتجديد ونذكر على سبيل المثال:

- أثر فجوة الاختلاف المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRSعلى زيادة وجلب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- ضرورة تحيين النظام الجبائي الجزائري للتوافق مع النظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعايير المحاسبية IAS-IFRS.

9. قائمة المراجع:

1. الجعارات خالد جمال، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الجزء الأول، دار صفاء للنشروالتوزيع. عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
2. محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري، النشر الجامعي الجديدNPUتلمسان-الجزائر، 2020.
3. باهية زعيم، عبد الغاني دادن، واقع ومعوقات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول النامية (الجزائر، مصر، السعودية، الأردن)،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي - الجزائر، 2016/12/31.
4. بكيحل عبد القادر، كتوش عاشور، المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRSبين مزايا وصعوباتالتطبيق – دراسة حالة الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – الجزائر، 2016/01/01.
5. عنون فؤاد، ضويفي حمزة، توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجداتمعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة طاهري محمدبشار-الجزائر، 2021/08/01.
6. Radjah Toufik, l'évaluation et la révision du SCF, revue périodique el mohassib, n°4, Alger, Avril 2019.
7. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر سنة2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد74، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007/11/25.

10. الملاحق.

الملحق رقم 01: فقرات البيانات الشخصية لاستمارة الاستبيان

المهنة		المؤهل أو الشهادة	
أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة المالية.		شهادة تقني سامي	
خبير محاسب.		شهادة ليسانس	
محافظ حسابات.		شهادة ماستر	
محاسب معتمد.		شهادة ماجستير	
إطار مكلف بالمحاسبة والمالية بمؤسسة.		طالب دكتوراه	
		شهادة دكتوراه	
		شهادة أخرى	

الملحق رقم 02: فقرات البيانات الموضوعية لاستمارة الاستبيان

الرقم	موقف المختصين من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري	موافق بشدة	موافق	محايد*	معارض	معارض بشدة
01	التوافق الكلي مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS في البيئة المحاسبية الجزائرية من شأنه ان يعزز من درجة الشفافية والافصاح بالقوائم المالية					
02	التوافق الكلي مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS في البيئة المحاسبية الجزائرية من شأنه ان تعزيز حوكمة الشركات					
03	التوافق الكلي مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRS في البيئة المحاسبية الجزائرية يساهم في زيادة وجلب الاستثمار الاجنبي					
04	تبني معايير المحاسبة IAS-IFRS في البيئة المحاسبية الجزائرية من شأنه فتح باب دخول المؤسسات الجزائرية للأسواق المالية الدولية					
05	تطبيق معايير IAS-IFRSبصفة كلية يساهم في تنشيط بورصة الجزائر					
06	التوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS-IFRSيمكن المؤسسات والمشاريع الجزائرية من زيادة الممولين المحليين والدوليين					

الرقم	موقف المختصين من مزايا تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري	موافق بشدة	موافق	محايد*	معارض	معارض بشدة
07	الاختلاف الموجود بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والنظام الجبائي يعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي.					
08	ارتفاع تكلفة التكوين المستمر في حال تحقيق التوافق الكلي مع معايير IAS-IFRS يعرقل من عملية تحيين النظام المحاسبي المالي.					
09	التكلفة المرتفعة لتطوير البرامج المحاسبية المحوسبة في حالة تحيين النظام المحاسبي المالي وما يرافق ذلك من تكوين المحاسبين عليها يجعل مهنيي المحاسبة يتفادون طرح اقتراح التحيين مع الهيئات الوصية عليهم.					

10	غياب سوق مالي نشط في البيئة الاقتصادية الجزائرية يعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي	
11	غياب عرض احصائيات اقتصادية ومؤشرات يومية دورية تخص الأسعار والأسواق من قبل الوزارة الوصية يصعب عملية توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير IAS-IFRS	
12	توجه معايير IAS-IFRS نحو اعتماد القياس بالقيمةالعادلة يعرقل تحيين الـ SCF كون أن: **"ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر يفضلون الاعتماد على القياس بأساس التكلفة التاريخية لسهولة تطبيقها"**	
13	توجه معايير IAS-IFRS نحو اعتماد القياس بالقيمةالعادلة يعرقل تحيين الـ SCF كون أن: **"البيئة الاقتصادية الجزائرية لا تتوفر على المؤشرات والإحصائيات التي يتطلبها أساس القياس بالقيمة العادلة"**	
14	قلة المدربين المحليين المتخصصين في إعطاء دورات حول مستجدات معايير IAS-IFRS يعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي	

* محايد: موافق بدرجة متوسطة